علم البلاغة

المستوى الأول

متضمِّنًا شرحَ نظمِ مئة المعاني

إعداد

طلال بن أحمد بن علي بن محمد

الأستاذ المساعد في علم القراءات – كلية القرآن الكريم

الجامعة الإسلامية – المدينة النبوية

دورةٌ علميةٌ أُلقِيت في مسجد الدعوة بالدمام صيفَ ١٤٣٧

ضمن برنامج الدورة العلمية المنهجية في العلوم الشرعية

بمجرد انتهائك من هذه الدورة؛ ستدرك الفرق بين قراءتيك السابقة واللاحقة للقرآن الكريم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد؛ فهذه مذكرة سهلة مختصرة للمستوى الأول من طلبة علم البلاغة ضمَّنتُها شرحًا مجملًا على نظم مئة المعاني، لابنِ الشِّحْنة، في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. أبدأُها مستعينًا باسم الله الرحمن الرحيم، فأقول وبالله التوفيق:

مبادئ علم البلاغة العشرة:

إن مبادِي كلِّ فنٍّ عشرةْ * الحدُّ والموضوعُ ثم الثمرةْ

ونسبةٌ وفضلُهُ والواضعْ * والاسمُ الاستمدادُ حكمُ الشارعْ

مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفى * ومن درى الجميعَ حازَ الشرفا

الحد (التعريف):

البلاغة لغة: مصدر بلُغ، إذا صار بليغًا، أي فصيحَ اللسان قادرًا على بلوغ مراده.

واصطلاحًا: هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

أي أنْ يجيء الكلام مناسبًا لما تقضيه الحالة، أو لما يستدعيه المقام. فإذا كانت الحالةُ أو المقامُ مقامَ تحقير؛ فإنه يقتضي حَذفًا مثلًا، أو كان المقامُ مقامَ مدح؛ فالمدحُ حالةٌ أومقامٌ يقتضي ويتطلبُ، ويستدعي إطناباً. فأُورِدُ الكلام مطابقًا أي موافقًا لتلك الحالة أو المقام، وهو مقام المدح؛ فأُطْنِبُ. مثال آخر: سألقي كلمة في مجلس القاضي؛ هذه حالة دفاعٍ، أو اتهامٍ تقتضي الإيجاز، والتصريح، وشيئًا من تحسين الكلام، بعيدًا عن الكناية، واللف والنشر. أو سألقي كلمةً؛ نيابة عن أهل البلد أمام الأمير؛ فهذا مقامُ مدحٍ، أو شكرٍ، وعِرفانٍ، أو نصيحةٍ للأمير، ولكلٍّ من هذه المقامات؛ مقالاتٌ تناسبُها، أُراعِيْ فيها جوانبَ البلاغةِ الثلاثة: المعانيْ، والبيانِ، والبديع.

خطبة جمعة، خطبة جهاد، كلمةٌ في مجلس الشورى، أو في افتتاحِ مشروعٍ تجاريٍّ، أو دعويٍّ، أو صناعيٍّ، أو كلمةُ الطلابِ أمامَ مديرِ الجامعة... كل هذه مقاماتٌ لها ما يناسبها من تراكيب الجمل وألفاظها، ومحسناتها.

تذكَّر تعريفَ البلاغة: مطابقةُ الكلامِ الفصيحِ لمقتضَى الحالِ.

ومما تقدم في شرح التعريف ستعلم أن المطابقة: الموافقة. والكلام: هو الجملة المفيدة. والفصيح من الكلام: ما سَلِمت مفرادته، وتراكيبه من العيوب. وتأتي لاحقًا. ومقتضَى الحال: هو ما يَستدعِيه الحال من إطناب، أو فصل، أو قصر، أو استفهام، أو تقديم، أو تأكيد. والحال: هو الحالة، كمدح، أو نصيحة، أو زجر، أو نحو ذلك. فلكل حالة ما يناسبها من المعاني والبيان والبديع.

الموضوع:

موضوعه؛ اللَّفظُ العربي مفردًا ومركَّبًا.

الثمرة:

١- فهم كلام الله تعالى، والوقوف على نواحي إعجازه،ودقائقِ معانيه، وهذا فيه من أسبابِ زيادة الإيمان والفقه؛ مالا يَخفَى.

٢- فهم كلام النبي ﷺ، وتذَوُّقُ فصاحته، وبلاغته.

٣- فهم قواعد أصول الفقه وإدراك مآخذها.

٤- إنشاءُ، وسَوقُ، وسَبْكُ الكلامِ بأحسن بيان، وأقوى تأثير.

٥- تمييزُ الحسَن من الرديء من كلام الناس.

٦- ومن أهم غايات طُلّابِه؛ التصديْ لأصحاب القلوب المريضة؛ التي ما فتِئتْ تنالُ مِن قوة بيانِه، وعظيمِ إعجازِه، لتَطعَن في نسبتِه إلى الله تعالى.

ويمكن أن نجعل هذه الثمرات؛ أهدافًا، ودوافع؛ لتعلم البلاغة.

إذا عرفت ثمرة أيِّ علم، فسوف تصبر على تحصيله، وعند قول الله تعالى:﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾ علق ابن سَعديٍّ قائلًا: السبب الكبير لحصول الصبر، إحاطة الإنسان علمًا وخبرةً بذلك الأمر الذي أُمر بالصبر عليه. وإلا فالذي لا يدريه، أو لا يدري غايته ولا نتيجتَه، ولا فائدتَه وثمرتَه ليس عنده سببُ الصبر...اهـ.

النسبة: تعتري عَلاقةَ هذا العلمِ بغيره من العلوم النسبُ الأربع.

فعلاقته بعلم التفسير مثلاً؛ علاقة **تداخل**، وهو العموم والخصوص المطلق، فهو جزء من علوم التفسير، فكل مفسر عالم بالبلاغة، ولا عكس، وعلاقته بعلم النحو علاقة **تقاطع**، أي؛ كل منهما أعمُّ من وجه، وأخص من وجه، وهو العموم والخصوص الوجهي، فكل منهما يبحث في اللفظ العربي مفرداً ومركباً، لكنَّ النحوي يبحث في المعنى الأول؛ ليضبط أواخر الكلم، والبلاغي يبحث في المعنى الثاني ليستخرج أوجه الجمال وقوة البيان من اللفظ. وعلاقته بعلم المصطلح، والعَروض مثلاً؛ علاقةُ **تخالف**، وعِلاقته بعلم البيان؛ علاقة **ترادف**، باعتبار الاسم القديم لعلم البلاغة.وانظر الخارطة.

الفضل: ندرك فضل علم البلاغة بإدراك ثمراته المتقدم ذكرُها.

وتذكر دائمًا؛ أنك تطلب علمًا؛ نشأ وترعرع في أحضان القرآن الكريم. فأنت أولى بهذا العلم من غيـرِك، وأجدرُ بإتقانه؛ تعبُّـدًا لله تعالى، لا تشَهِّـيًا أوتَرفًا.

الواضع: كما أن جمال الصورة، وجمال الصوت؛ من خلق الله سبحانه؛ فكذلك جمال كلامِ البشرِ؛ من خلق الله سبحانه.

وجمالَ الكلام؛ قُدرةٌ يمكن تحصيل جُلِّها بالتعلُّم، وكثرةِ القراءة، وإدامةِ النظر في بليغ الكلام.

أما أول من جمع قواعد علم البلاغة؛ فقد كانت العناية بالبلاغة قديمة؛ حيث إن أساليب البلغاء من قديم الزمان تناقلها الناس، وكان لكلٍّ أسلوبه في التأثير. فمنهم من يركز على الألفاظ فيأتي بالسجع المؤثِّر، كما

كان قُسُّ بنُ ساعدة الإياديُّ حين قال: (أيها الناس اسمعوا وعوا، من عاش مات، ومن مات فات، وكل ما هو آتٍ آت...). ومنهم من كان يعتمد على الإيجاز؛ ومن هؤلاء أَكثمُ بنُ صَيفيٍّ. فكان يلقي الكلمةَ البليغة، فتحويْ معانيَ كثيرة، ومن ذلك:القتلُ أنفى للقتل. وقيل لابن الأهتم وكان من فصحاء العرب: أيُّ إخوانِك أحبُّ إليك؟ فقال: الذي يغفر زَلَلي، ويقبل عِلَلي، ويسُدُّ خَلَلي. لكن لم توضع قواعد لذلك؛ وإنما كان الناس يتناقلونه فيما بينهم، وكانوا يحفظون الخطب، وجميل الشعر. وأولُ من عُنِي بجمع قواعدَ في البلاغة، وتدوينِ مسائلها؛ هو عبد الحميد الكاتبُ(عاش بين ٧٦ - ١٣٢)، وكان من كتاب دولة بني أمية (قتله العباسيون). ثم بعده اشتهر عبد الله بن المقفع(١٠٦-١٤٢عاصر الدولتين)، ويعتبر أبو عبيدة مَعمَر بنُ المثنى (١١٠-٢٠٩)، أول من صنف كتاباً في علم البلاغة، يسمَّى(مجازَ القرآن). ثم كان بعد هذا؛ الخلفاء والأمراء يتخذون كُتّابًا من البلغاء؛ يكتبون لهم رسائلَهم، وخطبَهم، وكان لهم أساليبُ في ذلك؛ تدرَّسُ في الكتاتيب. بعد ذلك بدأت العناية بجمع بعض الأساليب المؤثرة، وعيونِ النثر، فألف الجاحظ (١٥٩-٢٥٥) كتابَه البيان، وألَّف في عيون الشعر أبو تمامٍ (١٨٨-٢٣١) (ديوان الحماسة)، ثم تبعهما آخرون بمثل هذه التأليفات، وألف عبد الله بنُ المعتز الخليفةُ العباسي (٢٤٧-٢٩٦) كتابه (البديع)، تبعه في تأسيس علم البديع قُدامة بن جعفرٍ البغدادي (ت ٣٣٧)، ولأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٩٥)كتاب (الصناعتين الشعر والنثر)، كتاب نافع في البديع، وكذا لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (٣٩٠-٤٥٦) كتاب (العمدة)، ولصفي الدين الحِلِّي (٦٧٥-٧٥٠)، ولتقي الدين ابن حُجَّة الحموي (ت٨٣٧)؛ مشاركات في التصنيف في البلاغة، ونقد الشعر والنثر، حتى جاء عبدُ القاهر الجُرجاني (٤٠٠-٤٧١)، فكان أولَ مَن وَضعَ كتاباً جامعاً في البلاغة، فكتب (إعجازَ القرآن)، وكتبَ كتابَه الآخَرَ (أسرارَ البلاغة)، ومن عَهْدِه؛ تطور التأليف في هذا العلم.

الاسم: عِلم البلاغة، وكان يعرف باسم علم البيان. ثم علمِ المعاني والبيان.

الاستمداد: من الوحيين، وخُطَبٍ، وأشعارٍ، وأقوال العربِ في الجاهليةِ، وصدرِ الإسلام. أما التمثيل لقواعدِ العلمِ وتنميةِ قدرةِ الطالب؛ فلا بأس بالنظرِ في نظم ونثرِ المولَّدين، ومَن جاء بعدَهم.

الحُكْم: حكم تعلُّمِه؛ فرض كفاية، إذْ هو من أهم العلوم المساعدة على فهم مراد الله سبحانه، ومراد نبيه ﷺ.

المسائل: أي أحكامُه. كقولك هذه الكلمة؛ غير فصيحة، وهذا التركيب؛ ضعيف وهذا الإسناد مجازي، وهنا قصر، وهذا إطناب مستعذب، أو ممل، وهذه الكلمة كنايةٌ عن كذا، وتلك استعارة. وهذا تشبيه بليغ، وبين الكلمتين طباق ... إلخ.

كيف أُنمِّي قُدُراتي الفنيةَ البلاغية:

بعد التسلح بأصول علم البلاغة؛ ستبدأ بالوقوف على الأمثلة الراقية المقرونةِ بالتحليل البلاغي، ومحاولة محاكاتها، والتدرُّب على إنشاء الخطب، والمقالات، وقبل ذلك؛ بإدامةِ النظر في كلام الله تعالى بتفاسيره البلاغية (الكشاف للزمخشري، الفتح الكبير للرازي، التحرير والتنوير لابن عاشور)، مع توقي ما يقع فيها من مخالفات عقدية، خاصة في باب الأسماء والصفات والغيبيات، وكذلك بإدامة النظر في كلامِ رسول الله ﷺ، وبقراءةِ المنثور من كلام العرب ومنظومِه. حينئذ؛ ستَنمِي عندي القدرةُ على الإِحساس بعناصر جمال الكلام الرفيع، والقدرةُ على فهمِ النصوص الراقيةِ، والقدرةُ على الإِبداع، والتفنُّن.

التعريف بالمنظومة:

هي أرجوزةٌ وجيزةٌ يبلغ عددُ أبياتها مئةَ بيت، نَظَمها العلامةُ ابنُ الشِّحْنة، وقد ضمَّنها علومَ البلاغة الثلاثة (المعاني، والبيان، والبديع) وقد شُرِحتْ بعدة شروح، ومِن أشهرِ ما طُبع منها شَرحُ الشيخ محمد المحفوظ الشنقيطي، المسمى بـ«نور الأفنان».

التعريف بالناظم:

هو أبو الوليد محبُّ الدين محمدُ بنُ محمدِ بنِ الشِّحنةِ الحلبيُّ، (٧٤٩- ٨١٥)، فقيه حنفيٌّ، له اشتغال بالأدب، والتاريخ، وَلِيَ قضاءَ حَلَبَ عدةَ مراتٍ، واستُقضِيَ بدمشقَ، والقاهرةِ. قال رحمه الله:

الْحَمْدُ للهِ وَصَلَّى اللهُ * عَلَى رَسُولِهِ الذِي اصْطَفَاهُ

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا * وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا

فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي * أُرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي

أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَةٍ لَمْ تَزِدِ * فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ

فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ * مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ

وَكَونِهِ مُخَالِفَ الْقِيَاسِ * .....

الفصاحةُ؛ مأخوذة من خُلُوص الشيء، ونقائه من الشوائب. وكلٌّ من الكلمة، والكلام، والمتكلم؛ يوصف بالفصاحة.

متى توصف الكلمة بالفصاحة؟

بدأ المؤلف باللفظ المفرد(الكلمة)، وهو ما تتركب منه الجملة، وذكر شروط فصاحته. وهي ثلاثة:

(١)أنْ تسلم من نفرة الحُروف: ككلمة كهُعْخُعٍ، واسْتَشْزَرَ.

ولكن ليس كلُّ تنافر غيرَ فصيح، ففي كتاب الله تعالى كلمات قد تبدو صعبة النطق، لكنها في غاية الفصاحة والجمال. مثل (فكبكبوا)، (أنلزمكموها).

(٢) خلوص اللفظ من الغرابة التي يُرتَجُ معها معنى الكلام؛ فلا يفهم إلا بالرجوع إلى كتب غريب اللغة. رُوي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال: ما لكم تَكَأْكَأْتُمْ عليَّ تَكَأْكُؤَكم على ذي جِنَّة اِفْرَنْقِعوا عَنِّي. أي مالكم اجْتَمَعْتم عليَّ كاجتماعكم على مجنون؟ تَنحَّوا.

(٣)عَدَمُ مخالفة القياس الصرفي كقول الشاعر: الحمدُ للهِ العليِّ الأجْلَلِ.

فمتى توفرت هذه الشروط في الكلمة المفردة بأن كانت:

سَلِسةً – مفهومةً – مَقِيسةً

فاحكم عليها حينئذ بالفصاحة.

ثم ذكر الناظم بعد ذلك **متى يوصف الكلام بالفصاحة**، فقال:

.....* ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ

مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا * وَلَمْ يَكُنْ تَألِيفُهُ سَقِيمَا

وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضًا خالِي * .....

يوصف بالفصيح؛ ما كان كثيرَ الاستعمال في كلام الفصحاء. ولكن لما بعُد العهد بهم؛ صعُب علينا معرفةُ ما كان مستعملًا، وجاريًا على لسانهم. فجاء أربابُ علوم البلاغة؛ فحرَّرُوا ضوابطَ؛ يُعْرَفُ به الفصيح من غيره. فقالوا: الفصيح من الكلام:

(١)ما سلم من تنافُرِ الكلمات مجتمعةً، رَغْم فصاحتها منفردة.

(٢)ما سلم من ضعف التأليف. أي ما سلم من مخالفة المشهور من قواعد اللغة.

(٣)ما سلم من التعقيد بنوعيه اللفظي، وهو الخلل في نظم الكلام، والمعنوي وهو إساءة المتكلم طريقة إيصال مراده.

وإليك الأمثلة على هذه العيوب:

مثال تنافر الكلمات رغم فصاحتها منفردة: **وقبرُ حربٍ بمكان قَفْرٍ * وليسَ قُربَ قبرِ حَربٍ قَبرُ**

مثال ضعف التأليف: لغة أكلوني البراغيث: **جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءُ إِنَّنِي * لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ**

برفع (الأخِلّاء). وأما التعقيد اللفظي؛ فمثاله: **جَخَفَتْ وهم لا يَجخِفون بها بهم * شِيمٌ على الحسَبِ الأغرِّ دَلائلُ**

تعقيد في ترتيب الكلمات، فهو هكذا قبل نظمه: شِيم تدل على كريمِ حَسَبِهم افتخرَتْ بهم، وهم لا يفتخِرون بها؛ مشغولون عنها بما هو أخطر. وجخف كنصر، وضرب، وسمع: افتخر.

وأما التعقيد المعنوي فمثاله: **سأطلب بُعدَ الدار عنكم لتَقرُبوا * وتَسكُبُ عَينايَ الدموعَ لتجمُدا**

أي سأبكي إلى أن تَقرَّ عينيَّ برؤيتكم. لقد أساء الشاعر في إيصال مراده. فالعرب لا تعرف: جَمُدت عينُك يا فلان؛ إذا دَعَوا له بما يَسُرُّه، بل نحوَ: قرَّت عَينُك يا فلان. أما: جمُدت عينَيَّ؛ فتقال حين لم تبكِ العينُ عند موجِبِ البكاء، ولذلك قالت الخنساء: **أعينَيَّ جُودا ولا تجمُدا * ألا تبكيانِ لصَخرِ الندَّى.**

فالتعقيد المعنوي: تكون الكلمة متسعملة في غرض معروف ومشهور؛ فيأتي المتكلم فيستخدمها في غرض آخر لا يعرفه العرب. إذًا؛ متى توفرت في الجملة هذه الشروط الثلاثة: ١- السلامة من التنافر. ٢- والسلامة من ضعف التأليف. ٣- ومن التعقيد بنوعيه؛ وصفت حينئذ بالفصاحة.

ومتى راعى المتكلم شروط الفصاحة في المفرد والمركب من الكلام؛ كان فصيحاً، بقطع النظر عن عيوب النطق الخَلْقية.

وسبق أن ذكرنا أنه لما بعُد العهد بالعرب الفصحاء؛ صعُب علينا معرفةُ ما كان مستعملاً، وجارياً على لسانهم. فجاء أربابُ علوم البلاغة؛ فحرَّرُوا لذلك ضابطًا يُعْرَفُ به الفصيح

من غيره. هكذا قلنا، ولكن استمعوا إلى ما قاله الشيخ الراغب ﷺ في خُطبة كتابه (المفردات) في غريب القرآن:

(فألفاظ القرآن: هي لبُّ كلام العرب وزُبْدَتُه، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتمادُ الفقهاءِ، والحكماءِ في أحكامهم، وحِكَمِهم، وإليها مَفْزَعُ حُذّاَق الشعراء، والبُلَغاء؛ في نَظْمهم، ونَثْرهم، وما عداها وما عدا الألفاظَ المتفرعاتِ عنها، والمشتَقاتِ منها؛ هو بالإضافة إليها كالقشُور والنَّوَى؛ بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحُثالة والتِّبْن؛ بالنسبة إلى لُبُوبِ الحِنْطة).اهـ.

ويقول ابن تيمية ﷺ: (مَن أصغَى إلى كلام الله، وكلامِ رسوله بعقلِه، وتَدبَّره بقلبِه، وَجَدَ فيه مِن الفهمِ والحلاوةِ؛ ما لا يجدُه في شيءٍ مِن الكلامِ؛ لا منظومِه، ولا مَنثورِه).

ولما انتهى الناظم من الكلام على الفصاحة؛ انتقل إلى البلاغة، فهل بينهما فرق؟ نعم.

..... * وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ

فَهْوَ الْبَلِيغُ..... * .....

قوله: (وإن يكن) أي الكلام.

فالكلام البليغ هو: مطابقة الكلام الفصيحِ لمقتضَى الحال. ومرَّ بنا شرح التعريف في مبادئ العلم.

يفهم من التعريف؛ أن الكلام الفصيحَ إن لم يطابق مقتضى الحال؛ فلا يسمَّى بليغًا. وعليه فكل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغًا.

وهذه علاقة عموم وخصوص مطلق، أو علاقة تداخل، لأن أحدهما داخل في الآخر. انظر خارطة الدوائر.

.....وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ * وَبِالْفَصِيح مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ

أي والذي يؤلِّف الكلامَ البليغ؛ يوصف بأنه شخص بليغ، والذي يُعبِّر بالكلام الفصيح؛ يوصف شخص فصيح. ولم يذكر الناظم الكلمة هنا، لأنها لا توصف بالبلاغة.

إذًا الفصاحة تطلق على الكلمة والكلام والمتكلم. والبلاغة تطلق على الكلام والمتكلم دون الكلمة.

وفصاحة المتكلم: مَلَكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بفصيح الألفاظ. أما ناقل النص الفصيح؛ ولا مَلكة عنده؛ فلا يُسمَّى فصيحًا. وكذلك القول في بلاغة المتكلم.

ثم إن الكلام؛ إما خبرٌ، أو إنشاءٌ. أما الخبرُ فهو ما احتملَ الصدقَ، والكذبَ لذاته(بقطع النظر عن القائل، فكلام الله ﷻ ورسوله ﷺلا يحتمل الكذب، باعتبار القائل فقط)وأما الإنشاء؛ فهو ما لا يحتمِلُ الصدق والكذب.لذاته(أي بقطع النظر عن لازم الجملة، فاللهم اغفر لي يستلزم أنا أطلب المغفرة، فالجملة الإنشائية؛ تحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمها فقط). وسيأتي مَزيد كلامٍ في باب الإنشاء (الباب السادس).

ولكن متى يوصف الكلام بالصدق، أو بالكذب؟ الجواب في قول الناظم:

وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا * يَقُولُهُ وَالْكِذْبُ إِنْ ذَا يُعْدَمَا

فالخبر الصدق؛ ما طابق الواقع ولواعتقد المخبِرُ كذبَه، والخبرُ الكذب ما خالف الواقع، ولو اعتقد المخبِرُ صدقَه. مثال الصدق: قول المنافق: الجهاد ذروة سنام الإسلام. فنقول له صدقت، وإن كان يعتقد خلاف ما قال. ومثال الكذب: أن

يرويَ الراويْ حديثًا مكذوبًا على النبي ﷺ، ويعتقد صحته. فنقول له كَذَبت. أي أخطأت. هذا أصح الأقوال في تعريف الصدق والكذب، ودليل هذا القول؛ مفهوم قول النبي ﷺ: (من كذب علي متعمداً....) أي: ومن كذب غير متعمد فلا إثم عليه. فغيرُ المتعمد وُصف قوله بالكذب، مع أنه يعتقد صحته. فاعتُبِر الواقعُ ولم يُعتبَر المعتقَدُ.

وَعَرَبِيٌّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ * يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ

عِرْفانُهَا عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي * .....

بعد أن تعرفنا على الكلمة، والكلام؛ وعلى المتكلم؛ متى يكون كلٌّ فصيحًا أو بليغًا، أو صِدْقًا أو كَذِبًا؛ نشرع الآن في أول علوم البلاغة الثلاثة، وهو علم المعاني، فعرَّفه الناظم بأنه:

علم تعرف به أحوال اللفظ العربي من حيث مطابقتُه لمقتضى الحال.

أي قواعدُ وضوابط تعرِّفنا على الكلام الفصيح المطابق للمقام.

وإذا كانت البلاغةُ كما تقدم: **مطابقةَ الكلامِ الفصيحِ لمقتضى الحال**؛ فإن علم المعاني؛ هو الذي يُحكَم به على الكلام؛ هل هو فصيح؛ أو غير فصيح، وإذا كان فصيحًا؛ هل طابق مقتضى الحال، أو لم يطابقه.

فلو قلت لي: لقد استمعت اليوم إلى خطبة الجمعة؛ وكانت غاية في البلاغة؛ سأقول لك: حسنًا، زوِّدْني بنسخةٍ صوتيةٍ منها؛ لأدخلَها في معمل الفحص، لأحكم عليها وَفق ما تعلَّمتُ من قواعدَ في علم المعاني. وحينئذ؛ سأنظر في أحوال الجمل والمفردات الواردة في الخطبة؛ وما فيها من قَصْر، وإيجاز، وأنواع إسناد، ومؤكِّدات، وعَلاقةِ الجملة بالجمل الأخرى؛ وصلاً، وفصلاً، ومفرداتِ كلِّ جملة؛ ذِكْرًا، وحذفًا، وتقديمًا

ومتعلَّقًا، وأقومُ بتطبيق معايير الفصاحة على الجملة، ومفرداتها.وحينئذ؛ سأخبرك؛ هل كانت الخطبة بليغةً -كما قلتَ- أو لا.

سؤال: إذا كان تعريف علم البلاغة هو: مطابقةَ الكلامِ الفصيح لمقتضى الحال، وكان تعريف علم المعاني هو: علم تعرف به أحوال اللفظ العربي من حيث مطابقتُه لمقتضى الحال. فماذا بقِيَ لعِلْمَيِ: البيان، والبديع؛ من حظٍّ في تعريف علم البلاغة؟

جواب: أما علم البيان؛ فهو ذلك العلم الذي أستطيع من خلاله أن أوصل الجملة البليغة إلى السامع؛ بطرائق متعددةٍ، تتفاوت في عمقِ التأثير، وسِحْر البيان.

وأما علم البديع، فهو العلم الذي بواسطته أستطيع إدخال بعض المحسنات على الكلام البليغ، ليزداد رونقًا وبهاءً، وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وانظر عَلاقة علوم البلاغة ببعضِها كما هو مبين في الخارطة.

..... * مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ

وينحصر علم المعاني في ثمانية أبواب، هي:

١-الإسناد الخبري ٢-المسند إليه ٣-المسند ٤-متعلَّقات الفعل وشِبْهِه ٥-القصر ٦- الإنشاء ٧-الوصل والفصل ٨-المساواة والإطناب الإيجاز.

الباب الأول من أبواب علم المعاني

أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الخبـرِيِّ

ما المقصود بالإسناد؟ وما المقصود بالخبري؟

المقصود بالإسناد الجملة التي أسند فيها خبر إلى مبتدأ، أو فعل إلى فاعل. والمقصود بالخبري: ما قابل الإنشائي.

أي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب، أما التي لا تحتملهما؛ فهي الجملة الإنشائية، وستأتي في الباب السادس إن شاء الله.

لماذا وصفنا الإسناد (أي الجملة) بـ (الخبري)، ولم نصفه بـ (المفيد)؟

لأن وصفه بالمفيد؛ من اختصاص النحويين، أما وصفُه بالخبري؛ فمن اختصاص البلاغيين، لِيَمِيزُوا بينَه، وبين الإسناد الإنشائي. وفي كل من الإسنادين مباحث بلاغية كثيرة.

وينقسم الإسناد الخبري (الجملة الخبرية) إلى قسمين:

اسمي (جملة اسمية)، و**فعلي** (جملة فعلية).

وأجزاء كل منهما عند البلاغيين كالتالي:

مسند ومسند إليه، فالمسند في الجملة الاسمية هو الخبر عند النحويين، وفي الجملة الفعلية هو الفعل عند النحويين. والمسند إليه في الجملة الاسمية هو المبتدأ عند النحويين، وفي الجملة الفعلية هو الفاعل عند النحويين. ويسمى المسند أيضًا: محكومًا به، ومنسوبًا، وعند المناطقة: محمولًا. ويسمى المسند إليه أيضاً: محكومًا عليه، ومنسوبًا إليه، وعند المناطقة: موضوعًا.أما العلاقة بين المسند والمسند إليه؛ فتسمى: إسنادًا، وحكمًا، ونسبة، وعند المناطقة: قضية. مثال: جاء زيد: إسناد خبري لأنه يحتمل الصدق والكذب، وفعلي لأن المسند فعل، والمسند جاء، ومحكومًا به؛ لأننا حكمنا بالمجيء على زيد، ومنسوبًا؛ لأننا نسبنا المجيء إلى زيد، ومحمولًا؛ لأنه حمل ووضع على زيد، والعَلاقة بين الطرفين هي مجيء زيد، وهي الإسناد، وهي الحكم الذي أخذناه من الجملة، وهي النسبة، وهي القضية.

فيم يَبحَث بابُ الإسناد الخبري؟ يبحث في:

١- أغراض الخبر (حال المخبِر أو المتكلم).

٢- أحوال المخاطَب (حال المخبَر أو المستمع).

٣- الإسناد العقلي، والإسناد المجازي.

ملاحظة: الإسناد، والخبر، والحكم، والنسبة، والقضية؛ كل واحدة من هذه الكلمات تعني الأخريات.

ولنبدأ بالمبحث الأول وهو أغراض الخبر:

الكلام نوعان: كلام طاعة، وكلام طبع. فكلام الطاعة؛ الأصل وجوده، واستمراره، وعدم التوقف عنه إلا لمانع معتبر، لأن الله ما خلق الإنسان إلا لطاعته(وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، ومن طاعة الله الكلام بذكره(تلاوة وأذكار ودعوة وأمر بمعروف ونهي عن منكر ونصيحة....).

أما كلام الطبع؛ فالأصل عدمه لقوله ﷺ: (.... ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو لِيصمُتْ)، فمفهوم قولهﷺ: (فليقل خيرًا) أي كلامًا ينتفع به سامعه، فإن لم يكن كذلك؛ فليسكت.

فإذا تكلم الإنسان؛ فخلاف الأصل، وعليه فلا يَسُوغُ الكلام إلا لغرض صحيح:

كإفادة المخاطَبِ الحكمَ(المستفاد من النسبة بين طرفي الجملة)الذي تضمنَّه الخبرُ؛ إذا كان جاهلًا به، ويُسمَّى هذا الحكم: فائدة الخبر. وهذا معنى قول الناظم:

إِنْ قَصَدَ الـمُخْبِرُ نَفْسَ الـحُكْمِ * فَسَمِّ ذَا فَائِدَةً .....

مثال: جاء زيد. قلتَه لغرض إخبار السامع بالحكم، وهو مجيءُ زيد، حيث إنه لا يدري أنه جاء.

ومن صحيح أغراض المتكلم: إفادة المخاطب أنك عالم بالحُكْم الذي هو يَعلَمُه. فيُسمَّى العلمُ بالحكمِ حينئذ: لازمَ فائدةِ الخبر. وهذا معنى قول الناظم:

..... * ..... وَسَمِّ

إِنْ قَصَدَ الإِعْلاَ مَ بِالْعِلْمِ بِهِ * لاَزِمَــهَا.....

مثال: تقول لزيد: قدِم أبوك. وزيد يعلم ذلك، وقصدُك إخبارُه بعلمِك بقدوم والدِه. فإخباره بذلك؛ لازمُه علمُك بقدومه.

ومن صحيح أغراض الكلام؛ ما يستفاد من السياق. كالاسترحام(إلهي عبدك العاصي أتاكا)، والتحسُّر(رب إني وضعتها أنثى)، والفرح، والشماتة(بمن يستحقها نحو: وقل جاء الحق وزَهَق الباطل)،وتحريك الهِمَّة(ليسَ سَواءً عالمٌ وجهولٌ)...الجواهر ص:٤٦.

سؤال: ما نصيب الجملة الإنشائية من أغراض الجملة الخبرية؟

جواب: يمكن أن يكون لها من الأغراض ما للجملة الخبرية، باستثناء إفادة المخاطب خبرًا. فلو سألت خالدًا: كيف رأيت أباك البارحة؟ فلازم الاستفهام علمك برؤيته لأبيه البارحة. وقول الله سبحانه وتعالى: (هل من تائب فأغفرَ له)؛ استفهام له غرض آخر وهو: استنهاضُ الهمة وحثُّها على التوبة.

المبحث الثاني من مباحث الإسناد الخبري: أحوال المخاطب:

المخاطَبُ (المتلقِّي) عادةً؛ لا يعدُوْ واحدًا من ثلاثة: إما أن يكون خاليَ الذهن من الحكم الملقَى إليه، وإما أن يكون مترددًا فيه، وإما أن يكون منكِرًا له؛ على تفاوتٍ في قوة الإنكار.

فعلى المتكلم؛ أن يَنتبِهَ لذلك. فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم، أو لا يُتوقع تردُّدُه في قَبول الحكم؛ فليُلقِ الحكمَ بدون أي مؤكِّدات لفظية، ولا معنوية(وسيأتي ذكر بعضها في شرح البيت التالي)، فإن جاء بمؤكدات؛ فليس من البلاغة. مثال: سافر ماجد، ويسمَّى هذا الخبر: **خبرًا ابتدائيًا**. وهذا معنى قول الناظم:

.....*.....وَلِلْمَقَامِ انْتَبِهِ

إِنِ ابْـتِدَائِـيًّا فَلاَ يُؤَكَّدُ * .....

وإن كان المخاطَب مترددًا في قبول الخبر؛ طالبًا جَلِيَّةَ الأمر؛ فيُستحسن توكيدُه له، ويُكتفَى بأدنى مؤكد، كقولك: إن ماجدًا سافر. ويُسمَّى هذا الخبر: خبرًا طلبيًّا، لأن المخاطب طلب تأكيدًا.(والمؤكدات كثيرة، منها: إنَّ، وأنَّ، ولام القسم، ولام الابتداء، والقَسَم،

ونونا التوكيد، والتكرير، وكل، ونفس، وأخواتها، وقد، وضمير الفصل، وتقديم الفاعل المعنوي، كزيد ذهب...). الجواهر، ص:٤٨.

وإن كان المخاطَب منكِرًا؛ فيؤكَّد له الكلام بمؤكِّد، أو اثنين، أو أكثر، بحسب قوة إنكاره. نحو: إن خالدًا رسب، أو إنه لراسب، أو والله إنه لراسب. ويسمَّى هذا الخبرُ: خبرًا إنكاريًّا. وهذا معنى قول الناظم:

.....* أَوْ طَلَبِيًّا فَهْوَ فِيهِ يُحْمَدُ

وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإِنكَارِ * .....

انتهينا من الأحوال الثلاثة للمخاطَب: (خالي الذهن–متردِّدٌ طالبٌ للحق–منكر). وقد خاطبنا كُلًّا منهم بما يقتضيه ظاهر حاله، من توكيد وعدم توكيد. أي بما هو ثابت في الواقع، بصرف النظر عن حقيقة أمره، أو بما هو مستقر في ذهن المتكلم تجاه المخاطب.

ولكنْ أحيانًا؛ يُستحسنُ أن تُنزِّل أحدَ هؤلاء الثلاثة: (الخالي، المتردد، المنكر)؛ منزلة الآخر، هذا معنى قول الناظم:

.....* وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ

أي يحسُنُ أحيانًا أن تُبدِّلَ الخبر الابتدائي؛ بغيره من خبرٍ طلبيٍّ، أو إنكاريٍّ، بحسب ما تلحظه، أو تتصوره في حال المخاطب.

إذا خاطبت أحدًا مراعيًا أحواله الثلاثةَ(ابتدائي للخالي – طلبي للمتردد- إنكاري للمنكر)- سُمِّي كلامُك كلامًا مُخرَجًا على مقتضى ظاهر الحال(أي بما هو واقع وظاهر من حال المخاطب).

وأحيانًا؛ يَتصوَّر المتكلمُ حالًا للمخاطب، أو يَلحَظُها في نفسه، وليست هي الواقعَ من حال المخاطب، فيَستدعيْ لها الخطابَ المناسبَ –استحساناً لا وجوباً- ويَخرج بمُخاطَبِه عما يَقتضِيه ظاهرُ الحال. ويُسمَّى هذا؛ خروجًا، أو عُدولًا عن مقتضَى ظاهرِ الحال، أو يُسمَّى: إخراجًا على مقتضَى الحال. أي؛ لا على

ظاهرِ الحال. والفرق بينهما: أن ظاهر الحال؛ واقع المخاطب، والحال ما يلحظه، ويَتصوَّره المتكلِّم، وليس هو واقعَ المخاطَب. وإليك بعض الأمثلة:

مثال (تنزيل خالي الذهي منزلة المتردد):

نوح عليه السلام غير متردد في مصير الظالمين، لكن لما نُهي الشفاعة لهم (ولا تخاطبني في الذين ظلموا)؛ وقفَ وِقفةَ المستشرِفِ لمصيرهم. فأُكِّدَ له مصيرُهم: (إنهم مغرقون). فظاهر حاله؛ أنه وهو نبي الله موقن بعذاب الله للظالمين، ولا يحتاج إلى أي مؤكدات، لأنه خالي الذهن من أي موانع لقبول الخبر. خَرجْنا عن ظاهر هذه الحال، إلى الحال الجديدة التي تلبست بالمخاطب، وهي حال المتردد.

مثال آخر (تنزيل المنكر منزلة خالي الذهن غير المنكر):

المشركون ينكرون أن الله واحد لا شريك له ولا معبود سواه. هذا ظاهر حالهم، لكن لما كانت دلائل التوحيد تحيط بهم من كل جهة؛ تركنا ظاهر حالهم، وما تقتضيه من مؤكدات قوية لإقناعهم، وأخذنا بهذه الحال الجديدة، وهي حال خالي الذهن غير المنكر. فقال الله لهم: ﴿وإلهكم إله واحد﴾.

سؤال: ما ثمرة مبحث أحوال المخاطب؟

الجواب: صون الإسناد الخبري (الجملة)؛ من الزيادة والنقص.

المبحث الثالث من مباحث الإسناد الخبري: الإسناد الحقيقي والمجازي:

الفعل؛ أو ما يعمل عمله (اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، التعجب)؛ إذا أَسندَه المتكلمُ إلى مَن هو له حقيقة؛ أو بحسب اعتقاد المتكلم – وإن لم يكن حقيقة– فسنُسمِّيه: إسنادًا حقيقيًّا، أو كما في النظم: حقيقةً عقليةً. وإذا أُسند إلى غيرِ من هو له حقيقة؛ لملابَسةٍ مّا(أدنى علاقة أو مخالطة)بين الفعل(أو ما يعمل عمله)وما أسند إليه؛ سُمِّي إسنادًا مجازيًّا(أي توسُّعيًّا، وله أغراض بلاغية راقية، كما سيأتي)، أو كما في النظم: مجازًا عقليًّا. وهذا معنى قول الناظم:

وَالفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ أَسْنَدَهُ * لِمَا لَهُ فِي ظَاهِرِ ذَا عنْدَهُ

حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ إِلَى * غَيْرِ مُلابِسٍ مجَازًا أَوَّلاَ

وضابط الإسناد المجازي: أن الفعل أو ما يعمل عمله إذا أسند إلى سببه، أو زمانه، أو مكانه، أو مصدره، أو أُسند المبني للفاعل إلى المفعول، أو أُسند المبني للمفعول إلى الفاعل؛ فالإسناد مجازي، بشرط وجود عَلاقة (ملابسة أو مناسبة)، وقرينة (علامة) تمنع الإسناد الحقيقي. وقد تكون العلامة لفظية، وقد تكون معنوية، وهي استحالة إسناد الفعل إلى غير ماهو له عقلاً، كقولك: حملني إلى مكةَ الشوقُ. انظر الجواهر، ص: ٤٢.

انظر ملحق الأمثلة والتمارين على المجاز العقلي.

ما الفائدة من الإسناد المجازي:

إذا تأملت المجاز رأيت أنه يؤدي المعنَى المقصود بإيجاز، فإذا قلت: (هزم الأمير جيش العدو)، كان ذلك أوجزَ من قولك: (هزم جيش الأمير جيش العدو)، ولا شكَّ أنَّ الإيجاز من أسنى مطالب البليغ. وهناك مظهر آخر للبلاغة في هذا المجاز؛ هو: المهارةُ في تخيُّر العلاقة بين المعنى الأصلي؛ والمعنى المجازيِّ، بحيث يكون المجاز مصوِّرًا للمعنى المقصود خير تصوير. كإسناد الشيء إلى سببه مثلًا؛ فإن البلاغة توجبُ أنْ تختار السبب القوي. كما أنَّ المبالغات البديعةَ التي يَحمِلها الإسناد المجازي؛ نوع من البلاغة. فمثلاً عندما تقول هزم الأمير جيش العدو؛ أنت لا تريد الاختصار فقط، ولا بيان العلاقة؛ التي هي السببية فقط، ولكن تريد أن تمدح الأمير أيضًا، وتجعل ذكره مقصودًا، وتسلِّط عليه الضوءَ في الخبر.

هل الإسناد المجازيُّ يُعدُّ ضرباً من الكذب؛ يصِحُّ نفيُه؟ بحيث إذا قلتُ لك: بنَى التاجرُ فلانٌ هذا المسجدَ؛ أيمكنك أن تردَّ بقولك: كذبتَ! إنما بناه عُـمّالُ التاجر!

الجواب: لا، يمكنك أن تقول كذبت، لأني لم أكذب، بل أنت تتوهم ذلك. والقرينةُ تدفع توهُّمَ الكذب، فمعلوم أن التاجر، وغير التاجر؛ يستحيل عادة أن يبني بناء وحده. وكذا العلاقة تدفع توهم الكذب.

والمجاز العقلي موجود في القرآن الكريم، نحو: (قد شَغَفَها حبًّا)، فليس المراد أن يوسف ﷺ بذاته خالط قلبها، وإنما محبَّـتُها له، ولكن لما كان يوسفُ هو السببَ؛ أسند الفعل إليه. **وانظر ملحق التمارين.**

تنبيه: لا يدخل (المجاز العقلي، ولا المرسل، ولا مجاز الاستعارة، ولا إيجازُ الحذف، ولا الكنايةُ، ولا التوريةُ، والمشاكلةُ) في أسماء الله وصفاته، لعدم القرينة الصارفة (أو المسوِّغ)، ويمثل معطلة الصفات بقول الله تعالى: (وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا). في باب المجاز العقلي، والمرسل، وإيجاز الحذف، وهو باطل.

وكذا لا يدخل كلُّ ما تقدم في ما أخبر الله تعالى عنه، ورسوله ﷺ من الغيبيات، للسبب نفسه. كإتيان سورتي البقرة وآل عمران يوم القيامة تُظِلان صاحبَهما، وما هو خارج نطاقِ قدراتِنا الحسيةِ كاستراحة الشجر والدواب من مَوت العبد الفاجر، وكتحديث الأرضِ أخبارَها يوم القيامة، وسجودِ الشمس والقمرِ، وتسبيحِ جميعِ المخلوقات، وبكاءِ السماء والأرض - إن صح الخبر- على العبد المؤمن إذا مات). نحمل كل ذلك على حقيقته، ونفوض كيفيتها إلى الله، كما قال تعالى (وإن من شيء يسبح بحمده – حقيقة- ولكن لا تفقهون تسبيحهم).

شرح بعض مصطلحات هذا المبحث:

حقيقة: في علم البيان: استعمال اللفظ في ما وُضع له في أصل اللغة. وفي علم المعاني: إسناد الفعل، أو ما في معناه؛ إلى ما وضع له في اعتقاد المتكلم. **مجاز:** من التجوز والتوسع في استعمال اللفظ في غير ما وضع له، هذا في علم البيان. وعند أهل المعاني، إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما وضع له. أي إلى ما لا يُتصوَّر حصولُه منه. **عقلي:** ما احتاج إلى إدراك ذهني قبل الحكم. فإذا أردت أن تتكلم بجملة مفيدة؛ تتصورُ المسندَ، وتتصورُ المسندَ إليه، ثم تُسند أحدَهما إلى الآخر. هذا هو الإدراك الذهني. بينما كلمة أسد، أو كأس، أو قلمٍ مثلًا؛ إذا أُطلقِتْ؛ لا تحتاج إلى إعمال العقل فيها، لأنها موضوعة لمسماها أصلًا.

حقيقة عقلية: إسناد الفعل أو ما في معناه؛ إلى ما وضع له عند المتكلم. **وسمي عقليًّا:** لأن إسناده احتاج

إلى عمل أو إدراك ذهني، بتصور الطرفين والربط بينهما. **إسناد مجازي عقلي، أو إسناد مجازي أو مجازٌ حكميٌّ (وحكميٌّ يعني ما كان فيه حُكْم، أو نسبة بين طرفين، بخلاف المجاز المركب المرسل والاستعارة)** كل ذلك يعني: الجملة المجازية. **ملابسة:** مخالطة وعلاقة. **علاقة:** كملابسة. **قرينة:** علامة تدل على مراد المتكلم من الإسناد، أو من اللفظ المستعمل.

ضوابط في الإسناد المجازي:

- لا يكون إلا في الجمل الفعلية أو شبهها. فمحمَّد أسد؛ لا مجازَ عقليًّا فيها.
- للوصول إلى المجاز العقلي؛ ابحث عن طرفيه: فعل أو شبهه(المسند)، ومعمول الفعل أو شبهه(المسند إليه)، ظاهرًا كان أو مستترًا.
- إذا لم يكن بين الفعل أوشبهه، وبين ما أسند إليه؛ واحدةٌ من العلاقات الست(السببية، الزمانية، المكانية، المصدرية، الفاعلية، المفعولية) فلا مجازَ عقليًّا في الجملة. فياسر يده طويلة؛ لا مجاز عقليًّا فيه.
- لا بد من قوة العلاقة بين الفعل وما أسند إليه، وإلا فلا مجاز عقليًّا بينهما. لاحظ قوةَ العلاقةِ، وقوةَ التصوير بين المكرِ والليل، والجريانِ والنهرِ، بخلافِ القرار والمجلسِ، فلا علاقة بينهما توصف بالإبداع وقوة التصوير. فيكون من باب المجاز العام،وهو حذف المضاف، إقامةُ المضاف إليه مُقامه.
- إذا لم توجد قرينة صارفة عن إرادة حقيقة الإسناد، فالأصل بقاؤه. فـ(جاء ربك)، ما القرينة الصارفة عن إرادة المجيء حقيقةً؟ لا قرينة. إذًا لا مجاز.
- يدخل في معنى الإسناد الخبري هنا؛ الإسناد الإضافي، نحو: (مكر الليل)، و(مر الليالي)، لأنهما في معنى الخبري، أي: يمكر الليل، وتمر الليالي. وهي من باب إضافة المصدر لفاعله.

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

المسند إليه؛ الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

ومسائله في علم البلاغة: الحذف، والذكر، والتقديم، والتأخير، والتعريف التنكير، وإتباعه بالتوابع الأربعة. ولنبدأ الآن بالحذف وأغراضه:

الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ * وَالِاحْتِرَازِ وَلِلاخْتِبَارِ

يحذف المسند إليه لأغراض، منها: صون لسانك عنه، لأنك تراه حقيرًا، كقول الشاعر:

قوم إذا أكلوا أخفوا كلامَهم * واستوثقوا من رِتاج الباب والدار

أو صونُه عن الذكر لأنك تراه عظيمًا، كقول الشاعر:

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم * دُجى الليل حتَّى نظَّمَ الجَزْعَ ثاقبُه

ومن أغراض الحذف: إمكان الإنكار، والتراجع عن الكلام، كقولك: سارقٌ قاتلٌ. أي زيدٌ مثلاً.

ومن أغراض الحذف: الاختصار، و يعبر عنه بالاحتراز من العبث، كقولك: الهلال، أي هذا الهلال، وقالت عجوز عقيم.

ومنها أيضاً: الاختبار؛ هل يتعرف السامع على المحذوف بالقرينة؟

كقولك: واسطةُ عقد الكواكب. تعني القمر. أو نوره من نور الشمس. أو كقولك خاتَمُ النبيين. أي النبيُّ ﷺ. وهذا الغرض فيه تكلف.

انتهينا من أغراض الحذف فإلى أغراض الذكر:

وَالذِّكْرُ لِلتَعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ * وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

الأصل في المسند إليه؛ الذكر، ولكن قد يكون لذكره تأكُّد حاجة، ومزيد فائدة؛ فيذكر، فمن ذلك:

١- التعظيم، نحو: هل حضر الأمير؟ حضر الأمير. أو أمير المؤمنين حاضر.

٢- الإهانة والتحقير: هل حضر اللصُّ؟ حضر اللصُّ.

٣- بسط الكلام مع من يستعذب الكلام معه، نحو: قال هي عصاي.

٤- وللتنبيه على غباوة المخاطب، نحو: ماذا قال سعيد؟ سعيد قال كذا.

٥- وإذا أدى الحذفُ إلى لَبس، لضعف القرينة، إما لطول فصل، أو ضعف فهم المخاطب؛ فلا بد من ذكر المسند إليه ثانية.

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعَرِّفَا * فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفا

كون المسند إليه معرفًا؛ هو الأصل، ليكون الحكم مفيدًا. وتعريفه بأن يكون تارةً: مضمرًا، أو علمًا، أو اسم إشارة، أو موصولًا، أو معرفًا بأل، أو مضافًا إلى واحد منها.

فإن أردت أن تعرِّفه بالضمير؛ فاعلم أن الضميرَ له ثلاثُ مقامات: التكلمُ، الخطابُ، الغَيبةُ، نحو:

ونحن التاركون لما سخِطْنا * ونحن الآخذون لما رَضِينا

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتَّني * وأشمتَّ بيْ مَن كان فيك يَلُوم

هو البحر من أي النواحي أتيتَه * فلُجَّته المعروف والجودُ ساحله

وهنا في مقام الغيبة؛ ولا بدَّ مِن ذكرِ مفسرِّهِ، إما لفظاً، نحو: (حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين)، وإما معنى، نحو: (وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم). أي الرجوع، ونحو: (اعدلوا هو أقرب للتقوى). أي العدل. أو دلت على مفسر الضمير قرينة حال، نحو: (فلهن ثلثا ما ترك). أي الميت. والأصل؛ تقدمُ مفسِّرِ الضمير، وقد يتأخر لأغراض، انظر الجواهر، ص:١٠١. والضمير: اسم جامد يكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب.

وَالأَصْلُ فِي الخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ * وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبيِّنِ

الأصل في ضمير المخطاب؛ أن يكون لمشاهَدٍ مُعيَّن، نحو: أنت أَسَرْتَني بفضلِك. وقد يُخاطَب المعيَّنُ غيرُ المشاهد، نحو: اللهم أنت ربي، أو تصلي وتسلم على النبيِّ في صلاتك، أو تسلم على الموتى السلام عليك يا أبا بكر.

وقد يُخاطَب المشاهدُ غيرُ المعيَّن، ليفيد العموم، نحو قول الله تعالى: (ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم...)، وقوله ﷺ(بشر المشائين في الظُّلَم إلى المساجد...)، وقول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْإِحْضَارِ * أَوْ قَصْدِ تَعْظِيمٍ أَوِ احْتِقَارِ

والعلم: لفظ دل على مسماه بدون قرينة.

وإذا عرَّفتَ المسندَ إليه بالعَلَمية؛ فلذلك أغراض ونُكَتٌ بلاغية منها:

١-إحضارُه في ذهن المخاطب، لأن العَلَم كأنه ذاتُ المسمَّى، نحو: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد...)، لم يحذف العلم مع أنه تقدم ذكره، وكقول المتنخِّلِ الهذلي يرثي أباه:

أبو مالك قاصرٌ فقرَه * على نفسِه ومُشِيعٌ غِناهْ

٢-تعظيم المسند إليه، نحو: سعد حضر، وأنت تشير إليه، وكذلك وأنت تتحدث عن نفسك: صلاح يحب ركوب البحر، وصلاح يعتقد كذا.

وقد يُعرَّف بالعَلَمِية لاحتقاره، نحو: ثورٌ حضر، وخرج حمارٌ.

وَصِلَةٌ لِلجَهلِ وَالتَّعْظِيمِ * لِلشَّانِ وَالإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

الموصول: اسم يعيَّن مسماه بالصلة المشتملة على العائد. والصلة هي الجملة التي تذكر بعده وتتمم معناه، وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

يكون المسندُ إليه موصولاً؛ لأغراض، ذكر الناظمُ أربعةً منها، هي:

١- جهل المخاطب بالمخبر عنه، فلا يَعرِف عنه شيئًا سوى ما ذكرتَه له في الصلة. فتقول له عن الشيخ ابن باز؛ وقد كنتما معه بالأمس، والمخاطب لا يعرف عنه شيئًا إلا أنه عالمٌ- تقول له: الذي كنا معه بالأمس ابن باز. ونحو: ما أُهدِي إليك ناقةٌ، والسامع لا يعلم إلا أنه أهدي إليه هدية، ولكن لا يدري ما هي.

٢- تعظيم شأن المسند إليه، نحو قول الفرزدق:

إن الذي سَمَك السماءَ بنى لنا * بيتاً دعائمُه أعزُّ وأطولُ

٣- ومن أغراض تعريف المسند إليه بالموصولية؛ الإشارة، والإيماء، والتهيئة بما ذكر في الصلة إلى ما سوف يُبنى عليه الخبرُ من ثواب، وعقاب. مثال: (الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب)، ومثال آخر:(إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين). فذِكْرُ العملِ الصالح، والاستكبارِ في الصلتين، مناسبٌ لإسنادِ ذلك الخبرِ إليهما.

٤- التفخيم نحو: (فغشيهم من اليم ما غشيهم)، أو تقول: أتاك الذي كنت تخشاه.

وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهْمٍ بَطِي * فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ

اسم الإشارة: اسم دل على معين بالإشارة.

ويُكون المسند إليه اسمَ إشارة؛ لأغراض عِدَّةٌ، منها:

١- التعريض ببلادة السامع، كبيت الفرزدق؛ مخاطبًا جريرًا:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ونحو: هذا خالد. تجيب سائلًا فيه بلادة، سألك: مَن هذا؟ والأصل أن تقول: خالد فقط.

٢- ومن الأغراض؛ بيانُ حالِه؛ قربًا، وتوسطًا، وبعدًا، نحو: هذا زيد، وذاك زيد، وذلك زيد. قال بعضهم: هذا الغرض؛ من المعاني الأصلية لاسم الإشارة، فلا بلاغة فيه. وفيه نظر.

وفي الشطر الثاني واوٌ مقدرة، أي: وفي القرب.

وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ * تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ أَوْ لَمَا انْفَرَدْ

ويُعرَّف المسند إليه بـ(ـأَلْ) التعريف؛ لغرض الإيجاز، وهي أنواع متعددة، نقتصر على ما ذكره الناظم:

١- أل العهد(أي المعهود في الذهن). والعهد أنواع. منه العهد اللفظي، نحو: (فيها مصباح المصباح في زجاجة)، (كما أرسلنا إلى رفون رسولًا فعصى فرعون الرسول).

٢- أل الحقيقة (الجنس): وهي التي يشار بها إلى الحقيقة من حيث هي، بقطع النظر عن الأفراد، نحو: (وخلقنا من الماء كلَّ شيء حي)، والرجل أقوى من المرأة، والذهب أثمن من الفضة. وضابطُها تقدير لفظِ(حقيقة) قبل الكلمة المعرَّفة بها.

٣-الاستغراق، وهي التي تستغرق جميعَ أفراد مدخولها، نحو قوله تعالى: (عالمِ الغيبِ والشهادةِ)، ونحو: (والعصر إن الإنسان لفي خسر). وضابطها أن تضع كلمة (كل) قبل الكلمة المعرفة بها.

٤- المفرد الواحد المعهود في الذهن، وتسمى هذه الـ(أَلْ)؛ أَلْ العهد الذهني، وهي التي يكون مدخولُها (ما دخلت عليه) في حكم النكرة، وإن كان معرَّفاً لفظاً، نحو: (فأكله الذئب)، (اشتريت من السوق كتابًا)، فمدخولها عند البلاغيين نكرة، وإن كانت عند النحويين معرفة.

وَبِإِضَافَةٍ فَلِـلاخْتِصَارِ * نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ

ويُعرَّف المسندُ إليه بالإضافة؛ لغَرَض الاختصار، أو الذمِّ، أو الاحتقارِ. وإليك الأمثلة:

مثال الاختصار: جاء والدِيْ. بدلاً مِن: جاء الرجل الذي أنا ولده.

مثال الذم: ولد السارق موجود.

مثال الاحتقار: قتل خادم المجوس.

وَإِنْ مُنكَّرًا فَلِلتَّحقِيرِ * وَالضِّدِّ وَالإِفْرَادِ وَالتكْثِيرِ

وَضِدِّهِ .....* .....

وينكَّر المسند إليه، لأغراض. منها: التحقير، وضده، والإفراد، والتكثير وضده. وإليك الأمثلة:

مثال التحقير والتعظيم، ويحتمل التقليل والتكثير قول الشاعر:

له حاجبٌ عن كل أمر يَشينهُ * وليس له عن طالب العرف حاجبُ

وللتعظيم أيضًا؛ قوله تعالى: (فإن مع العسر يسرًا).

وللتحقير أيضًا؛ قوله تعالى: (إن نظن إلا ظنًّا) أي ظنًّا ضعيفًا.

ومثال الإفراد؛ قوله تعالى: (وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى).

ومثال التكثير؛ قوله تعالى: (أئن لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين)، وقوله تعالى: (وإن يكذِّبوك فقد كُذِّبت رسل)، وقولك: إن له لإبلًا، وإن له لغَنمًا، إن فيها لوُرْقًا.

ومثال التقليل؛ قوله تعالى: (ورِضوانٌ من الله أكبر)، أي : رضوان قليلٌ مِن الله؛ أكبرُ مِن كل شيء.

..... وَالْوَصْفُ لِلتَّبْيِين * وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ

وتأتي التوابع الأربعة بعد المسند إليه؛ لأغراض بلاغية مفيدة. ولنبدأ بما بدأ الناظم به، وقد بدأ بالصفة:

فبيَّن أنَّ المسند إليه يوصف؛ ويراد من ذلك: التبيين، أو المدح، أو التخصيص، أو التعيين، وإليك الأمثلة:

للتبيين: حضر خالد مدير المدرسة. توفيقُ الوزيرُ خيرُ من رأيت.

للمدح: رأيت سعدًا القارئ، أو منصورًا العالم.

وللتخصيص، وهذا فيما إذا كان المسند إليه نكرة: (وجاء رجل من أقصى المدينة).

وللتعيين: جاءني ضيف واحد.

وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ * لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لاَ يَشْمُلُ

وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ الْمُبَاحِ * .....

التابع الثاني: التوكيد. وهو الإتيانُ بتابعٍ يقوِّي متبوعه. وفي علم البلاغة؛ له أغراض عِدَّةٌ، منها: دفْع توهمِ عدمِ الشمول، أو دفعُ توهم السهو، أو دفعُ توهم التجوُّز المباح. نحو:

جاء الجيش كله. زارني الأمير الأمير. جاءني الملك نفسه.

..... * ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلإِيضَاحِ

بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ..... * .....

وهذا تابع آخر، وهو عطف البيان. وهو بدل، لكنه غير مراد لذاته في الجملة، وإنما يؤتَى به للكشفِ عن المقصود من المسند إليه، نحو قوله ﷻ: (ويسقى من ماء صديد)، ونحو: حضر الخليفةُ عمر.

أما البدل وهو التابع الثالث؛ فهو المقصود بالحكم في الجملة، والمراد منه: استقرار المبدل منه في ذهن السامع، وهذا وجه بلاغته. لا مجردُ الحكم. وفيه قال الناظم:

..... وَالإِبْدَالُ * يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِـمَا يُقَالُ

أي إن الغرض من البدل: تثبيت المبدل منه وإبرازه، وهذا يظهر في بدل الكل، وبدل الاشتمال، مثال بدل الكل: هذا صراط الله المستقيم صراطُ الذين أنعم الله عليهم. فيستقرُّ في ذهنك أن الصراط المستقيم؛ هو سبب ذلك النعيم، فتزداد حرصًا على التزام الصراط المستقيم. ومثال بدل الاشتمال: أدهشني عمرُ عدلُه. فتُبرز أولًا وتثبِّت في ذهن المتلقي ذلك الشخصَ الذي أدهشك، ثم تأتي ببيان الإجمال.

الْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ * أَوْ رَدِّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

هذا هو التابع الرابع، وهو عطف النسق. ووجه البلاغة فيه، تفصيل الحكم، مع الاختصار، وكذلك رد السامع إلى الصواب بإيجاز. وإليك الأمثلة:

جاء زيد وعمرو وخالد، فصلت المسند إليه بذكر أسماء من وقع منهم المجيء، بخلاف قولك جاء ثلاثة نفر، واختصرت، ولم تكرر المسند مع كلٍّ منهم.

وتقول في رد السامع إلى الصواب: جاء زيدٌ لا عمرو. بدلًا من: جاء زيدٌ، ولم يجئ عمروٌ، و: ما جاء زيد بل خالد، أو: ولكن خالد.

وَالْفَصْلُ للتَّخْصِيصِ..... * .....

ويؤتَى بضمير الفصلِ بعد المسند إليه، لتخصيصِ المسند إليه بالمسند، كقوله تعالى: (إن الله هو الغني الحميد)، أي: لا غيره، وهو في القرآن كثير، وكقولك: زيدٌ هو الفائز. خصَصْتَه بالفَوز دونَ غيره، أو بعبارة أخرى قصَرْتَ المسند على المسند عليه.

..... والتَقْدِيمُ * فَلاِهْتِمَامٍ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ
كَالأَصْل وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ * وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِن وَلِي
نَفْياً.....*.....

ويقدم المسند إليه لأغراض لها أهمية، منها:

١- كونه الأصلَ، لأنه لما كان المسند إليه محكومًا عليه، والمحكوم عليه هو الذي يخطِر في الذهن أولًا؛ كان مقدمًا طبعًا، فقدم وضعًا (لغة)، ثم يأتي بعده الحكم، وهذا هو الأصل، وحيث إنه عُدِم المُخرِجُ عن الأصل؛ فلا يُعدل عنه، ومتى وجد ما يقتضي العدول عن الأصل، عدلنا، كما في قام زيد، فقدمنا عليه الفعل لأنه العامل، ومرتبة العامل؛ التقدُّمُ على المعمول.

٢- أو ليَتمكَّن الخبرُ في الذهن، وذلك حين يتقدم المبتدأ، وفيه تشويق إليه. نحو قول أبي العلاء(والله أعلم بمراده؛ أهو معظِّم لقدرة الله؟ أم مُشكِّك في وجود الإله!):

والذي حارت البرية فيه * حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

٣- ومنها تعجيل المسرَّة، نحو: العفوُ عنك صدر اليوم.

٤- أوتعجيل المساءَةِ للعَدُوِّ(وفيه شماتة)، نحو: حدُّ السرقة في انتظارك.

٥- إفادة اختصاص المسند إليه بنفي الفعل عنه، بشرط أن يلي نفيًا، وأن يكون المسند فعلًا(ماضيًا، أو مضارعًا؛ سواءٌ)، نحو: ما أنا قلت هذا، ما أنا أشرب هذا. أي: بل غيري. ودليل صحة الاختصاص، أنه من العبث أن تعطف على النفي قولَك: ولا غيري.

٦- ومن أغراض التقديم ولم يذكره الناظم؛ أن تقصد سَلْبَ العمومِ، أوعمومَ السلبِ، نحو: ما كلُّ ذلك فعلتُ، وكلُّ(بالرفع)ذلك لم أفعل. في الأول نفيت العموم فجاز ثبوت البعض.(غالبًا)، ومن غير الغالب قول الله تعالى: (إن الله لا يحب كل مختال فخور).

وفي الثاني عَمَّمتَ ثم نَفَيتَ، فشَمِلَ كلَّ مَنفيٍّ، فلم يُجز ثُبوت البعض.

.....وَقَدْ عَلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ * يَأْتِي كَالَاولَى وَالْتِفَاتٍ دَائِر

أراد الناظم أن يقول لك: إذا رأيت الكلام قد خرج عن ظاهر الحال والمقام؛ ممن يُعتَدُّ بكلامه؛ فاعلم أن هذا الخروج؛ ضرب من البلاغة.

وقد مثل بنوعين من أنواع الخروج عن الظاهر، هما: أسلوبُ الحكيم، والالتفاتُ الدائرُ على ألسنة البلغاء. إليك التوضيح:

١-(يسألونك عن الأهلة)، ظاهر حالهم؛ السؤال عن اختلاف أشكال الهلال، واختلاف منازله. فهل يُورَد الكلام (الجواب على سؤالهم) مطابقًا للظاهر، والواقع، أو مطابقًا لما هو أولى وأهمُّ للمخاطب؟

إن أجيب بمراعاة الظاهر؛ فالكلام بليغ لأنه جاء مطابقًا لمراد السائل.

وإن أجيب بمراعاة ما هو أهمُّ؛ فالكلام أيضًا بليغ، بل أبلغ، لأنه أجيب بما هو أهمُّ، وأنفعُ للمخاطب، وكان أبلغَ لأنه أدعَى إلى استقرار الجواب في ذهن السائل. فالسائل ينتظر الجواب على سؤاله؛ فإذا بإجابة أخرى تَفجَأُه.

فالأسلوب الحكيم – ويذكر في المحسنات المعنوية من باب البديع- هو: تلقي المخاطب بغير ما يترقَّبُه، إما بترك سؤاله، والإجابةِ عن سؤالٍ أولى أن يَطرحَه،

كما في الآية، وإما بالزيادة، نحو: (الحل ميتته)، وإما بحملِ كلام المخاطب على غير مراده، وسيأتي في البديع.

٢- رأيت شابًّا عاقًّا لأبيه، فقلت له: اتق الله في والدك. كلام بليغ، لأنه كلام فصيح، وروعي فيه مطابقة ظاهر الحال. وظاهر الحال عقوق، ويقتضي الزجر. ولوقلت له: يا فلان هذا أبوك. كذلك كلام بليغ، لأنه كلام فصيح، وروعي فيه مطابقة الحال – لا ظاهر الحال- من منظورك أنت، حيث نزَّلته منزلة من يجهل حق الوالد، فاقتضى الحال: التوبيخ. وعند التأمل؛ ستجد أنه أبلغ من الخطاب بمراعاة الظاهر.

٣- قوله تعالى: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله). مقتضى ظاهر الحال، أن يستمر النص بالخطاب، أي: أسرفتم على أنفسكم، فروعي الحال، وجاء الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. فما الحال التي روعيت؟ تظهر عند التأمل والتدبر.

قاعدة في الخروج عن الظاهر:

- الأصل؛ مخاطبة السامع بما يقتضيه ظاهر الحال.
- العدول عن ظاهر الحال لدواعيَ معتبرةٍ؛ بلاغةٌ راقيةٌ؛ تستدعي التأملَ.

سؤال: ما الفرق بين الحال، وظاهر الحال؟ الحال: هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام بطريقة مّا. سواءٌ أكان الأمر الداعي واقعًا حقيقةً، أو في نظر وتقدير المتكلم فقط. ظاهر الحال: الأمرُ الواقعُ حقيقةً، وقد أُورِدَ الكلامُ بطريقةٍ تطابقُه.

البابُ الثَّالِثُ: أَحوَالُ المُسْنَدِ

لِمَا مَضَى التَّرْكُ مَعَ القَرِينَهْ * .....

يحذف المسند، للمسوغات ذاتها التي ذكرت في حذف المسند إليه، حين قال: **(الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ * وَالِاحْتِرَازِ وَلِلاخْتِبَارِ)**.

ويشترط في حذف المسند؛ قرينةٌ تدُلُّ عليه. كسؤالٍ مذكور(ولئن سألتهم من خلق...)، أو دلَّ على المسند المحذوف شيء قبله، أو ما بعده، كما سيأتي بعد قليل.

ويُحذفُ المسند للأغراض البلاغية التالية:

١- يحذف المسند لصون المسند إليه، وتعظيماً له، نحو:

٢- أو لإمكان التراجع، والإنكار، نحو:

٣- الاحتراز من الزيادة مع عدم الحاجة، ولو اتسع المقام لذكره، نحو: (... أن الله بريء من المشركين ورسولُه)، أي ورسوله بريء كذلك، ودل عليه ما قبله. ونحو: خرجت فإذا زيد. أي: واقف. وقد يكون الاحتراز من ذكر المسند لسببين: لعدم الحاجة، ولضيق المقام، كما لو كان الكلام شعرًا، نحو:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ * ـدكَ راضٍ والرأيُ مختلِفُ

أي: نحن بما عندنا راضون. دل عليه ما بعده

٤- اختبار السامع، نحو:

..... * والذِّكرُ .....

وكذلك يذكر المسند للمسوغات ذاتها التي مرَّتْ في ذكر المسند إليه، حين قال: **(وَالذِّكْرُ لِلتَعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ)**. وإليك الأمثلة:

١-التعظيم، نحو:

٢-الإهانة والتحقير:

٣- بسط الكلام مع من يستعذب الكلام معه، نحو:

٤- ولتنبيه السامع، نحو:

٥- وإذا أدى الحذفُ إلى لَبس، لضعف القرينة، لطول فصل، أو بسبب ضعف فهم المخاطب؛ فلا بد من ذكر المسند.

ومن مسوغات ذكر المسند – مما لا يكون في المسند إليه – أن يترتب على ذكرِه حُكمٌ متجددٌ أو ثابت. وهذا معنى قوله:

..... * ..... أَوْ يُفِيدُنَا تَعْيِينَهْ

أي: أو يُفيدُنا ذكرُ المسندِ تَعيينَ المسند؛ أي: تعيُّـنَه؛ أفِعْلٌ هو أم اسمٌ، لأنه إن كان فعلًا؛ فالحكم في الجملة متجدد(أي حدث بعد أن لم يكن)، لأن الفعل: كلمةٌ دلت على معنى مقترنةً بزمن، وإن كان اسمًا(مفردًا أو جملة اسمية)؛ فالحكم ثابت، لأن الاسم: كلمةٌ دلت على معنى غيرَ مقترنةٍ بزمن. وهذه مسألة مهمة، في باب صفات الله الذاتية، أو الفعلية المتجددة الآحاد؟ فقولك: الله يتكلم ويسمع؛ يفيد التجدد لا الأزلية، بخلاف: الله متكلم، سميع.

وقول الشاعر:

لا يأْلَفُ الدِّرْهمُ المضروبُ صُرَّتَنا * لكنْ يَمُرُّ عليها وهْو مُنطلِقُ

يفيد ثبوت وأصالةَ صفةِ الكرم فيهم.

وبعض العلماء لا يرى مسألة الثبوت، والتجدد في الخبر- مبحثًا بلاغيًّا. وهذا غير صحيح.

وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقَيُّدِ * بالْوَقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

وَاسْمًا فَلِانْعِدَامِ ذَا..... * .....

إذا ذُكِر المسند، وعيَّـنَّاه؛ فإنه إذا كان فعلًا؛ أفاد تقييد الحكم بزمن مع إفادة التجدد، والطروِّ. مثال: وثِقتُ بزيد، أو زيدٌ يوثقُ به، أو ثِقْ بزيد.

فإن المسند هنا أفاد وقوع التوثُّق في زمن ما، مع إفادة حدوثه بعد أن لم يكن.

وإذا كان المسند اسمًا؛ فإن لا يفيد التقيُّدَ بزمن، ولا التجدُّدَ، بل يفيد ثبوتَ الحكم، ودوامَه، نحو: زيد ثقةٌ، وموثوق به، وواثق بنفسه.

وقوله: (واسمًا فلانعدام ذا)، أي وكون المسند اسمًا؛ فلأنَّ المتكلمَ احتاج الثباتَ والاستمرارَ، وانعدَمَتْ حاجتُه إلى التجدُّدِ، والطروِّ.

..... وَمُفْرَدًا * لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِدَا

وإذا أردت أن يكون الحكم على المسند إليه موجودًا في المسند نفسه؛ فلا بد أن يكون المسند مفردًا، والمقصود بالمفرد هنا: ما أُجرِيَ على مَن هو له. مثاله: الله عظيم. محمد رسولٌ. الله يحب عباده. فالحكم هنا وهو العظمة، والرسالة، والمحبة؛ موجودٌ في المسند نفسه، والمسند أُجرِيَ على المسند إليه.

وإذا أردت أن يكون الحكمُ على ما بعد المسند؛ فلا بد أن يكون المسند سببيًّا، أي تُجرِيْ المسندَ على غير مَن هو له. مثال: زيدٌ أبوه قارئٌ للقرآن، و: زيدٌ يقرأ أبوه القرآن. فالحكم هنا وهو القراءة؛ أُجرِيَ على غير زيد.

ثم تكلم الناظم عن القيود التي ترد على المسند إذا كان فعلًا. فقال:

وَالْفِعْلُ بِالمفْعُولِ إِنْ تَقَيَّدَا * وَنَحْوِهِ فَلِيُقِيدَ زَائِدَا

وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنهُ .... * .....

ومن أحول المسند إذا كان فعلًا أو شِبْهَ فعل؛ أنه إذا قُيد بقيد؛ كالمفعولِ ونحوِه؛ زاد السامعَ فائدةً، ومقيدات الفعل كثيرة، منها: المفعول المطلق، وبه، وله، ومعه، وفيه، والحال، والتمييز، والاستثناء، والجارُّ والمجرور. وفائدة التقييد بيان ما وقع عليه أو فيه أو لأجله، أو بيان هيئتِهِ، أو لتمييزِهِ. وقد يترك القيد لمانع، كالإيجاز والكتمان، وعدم العلم بالمقيدات.

ومن المقيدات: أدوات الشرط كما سيأتي بعد قليل، وكذا ضمير الفصل، والتوابع الأربعة.

أمثلة: (ومَن صَلَّى الصبحَ في جَماعةٍ فَكأنما صَلَّى الليلَ كُلَّه)م.

قادَ زيدٌ سيارته البارحة أمام المسجد مسرعًا.

جاء زيد والشيخَ. وازداد بصحبته شرفًا. حفظت القرآن إلا قليلًا. شَرِبَ شُربَ الهيم.

ومثال ترك المقيدات: جاء زيد.

وإذا قيل لك قيِّد كلامَك، أو ضيِّقه، أو خَصِّصْه؛ فالمعنى فصِّل تفصيلًا يزيد الكلام فائدةً، ويقلل الاحتمالات.

قاعدة: الأصل في الجملة اسمية كانت أو فعلية- الأصل فيها الإطلاق. فإن احتجنا إلى القيد، وإلا فذكره عبث.

..... وَإِنْ * بِالشَّرْطِ بِاعتِبارِ مَا يَجِيءُ مِنْ

آدَاتِهِ ..... * .....

أي: وإن قيدت الفعل بأداة شرط فبحسب معنى الأداة يكون نوع القيد.

فأداة الشرط (متى، وأيان)؛ تُقيِّد الفعلَ بزمن، و(أين، وأنَّى، وحيثُما)؛ تُقيِّدُه بمكان، و(كيفما) تُقيِّدُه بحال.

أمثلة: اتق الله حيثما كنت. قيد الأمر بالتقوى بالمكان، أي حيث يراك أحد أو لا يراك.

متى يأتِ زيد نأتِ. قيد فعل بالزمان، بصرف النظر عن المكان، وعلق الجواب عليه.

أين يأت زيد آتِ. قيد فعل بالمكان، بقطع النظر عن الزمان، وعلق الجواب عليه.

كيفما تقرأ تستفد. قيد فعل الشرط بالحال، أي على أيٍّ حال تقرأ، وعلق الجواب (تستفد) عليه. أي: ستستفيد، سواء أكنت مضطجعًا أو قائمًا أو قاعدًا. ولو حذفت هذه القيود، لحُمِل المسند على عمومه، إن تأت نأت، إذا قرأت تستفيد، اتق الله.

ومن أدوات الشرط التي يقيد الفعل بها: (إن، إذا، لو)، ولهام معانٍ مهمة. قال الناظم:

.....وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا * لاَ إِنْ وَلَوْ وَلاَ لِذَاكَ مَنْعُ ذَا

تستخدم (إذا) فيما يجزم بوقوعه أو فيما يكثر وقوعه، وتستخدم (إن) فيما لا يجزم بوقوعه أو فيما يندر وقوعه، وتستخدم (لو) في امتناع شرطها.

وقوله: (ولا لذاك منع ذا)؛ اختلف الشراح في مراد الناظم، ولعل مراده: وليس لـ(إذا) ما لـ(ـلو) مِن أنَّ (لو) تفيد الجزم بامتناع وقوع الشرط، أي إن كلًّا منهما يفيد جزم عكس الآخر.

وإذا أردت شيئًا من التفصيل في هذه الحروف الثلاثة؛ فدونكه:

إذا سبق الفعل بـ(ـإذا)؛ فالأصل كثرة وقوع الفعل بعدها(إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين). وكذا جَزْمُ المتكلم بإيقاع الفعل(فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه). ويتلوها الفعل الماضي، لدلالته على الوقوع قطعًا، مع أنه لم يقع بعدُ.

وإذا سبق بـ(ـإن)؛ فالأصل ندرة وقوع الفعل بعدها(وإن تصبهم سيئة يطيروا). وكذا عدمُ جزمِ المتكلم بإيقاع الفعل بعدها(إن أخرج مبكرًا أزرْك). ويتلوها الفعل المضارع، لاحتمال الشك في وقوعه.

وقد يخرج الكلام عن ظاهره لأغراض معتبرة، فتستعمل (إذا) مكان (إن) والعكس.

والأصل في شرط وجواب (إذا) و(إن) استقبالية الجملة فيهما لفظًا، ومعنىً. نحو: (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل). وخلافه يكون لأغراض معتبرة. نحو: (لئن بَقِيتُ إلى قابل لأصومن يومًا قبله أو يومًا بعده)، والغرض تخييل غير الحاصل؛ في صورة الحاصل. أو يقال الغرض في الحديث: تمنِّي إحياء هذه السنَّة. كما تقول: إن عشت أكثرت من الطاعات.

وإذا سبق الفعل بـ(لـلو)؛ فلإفادة القطع بانتفاء الإيقاع(الجواب)؛ بسبب انتفاء الوقوع(الشرط). نحو: لو نجحتَ لأكرتُك. لكنك لم تنجح فلم أكرمك.

والأصلُ في شرطها وجوابها؛ الماضَوِيَّةُ. وخلافُه خروج عن الظاهر لأغراض معتبرة. نحو: (لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم). تفيد الاستمرار في الماضي. أي: لو كان يطيعكم لعنتم.

وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ * وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنكِيرُ

يوصف المسند، ويعرَّف، وينكَّر، ويؤخَّر، ويقدَّم، لأغراض بلاغية، كما تقدم في باب المسند إليه. وإليك الأمثلة:

زيد كاتب مجيد، وُصِف بالإجادة للتخصيص. زيد الخطاط، عرِّف للحصر، أي لا غيرُه. زيد كاتب، نكِّر لعدم حصر الكتابة فيه. زيد مجتهد، أخر المسند على الأصل، ولعدم المسوغ، وكذا يؤخر للحصر فيه نحو: ما زيد إلا كاتب. ويقدم للتشويق، نحو: (ثلاثٌ من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار)، والتقدير قبل تقديم الخبر: حبُّ الله ورسولِه، والحبُّ في الله، وكَراهِيَةُ الكفرِ بعدَ الإيمان ثلاثُ خصالٍ موجِباتٍ، لحلاوة الإيمان. ونحو:

ثلاثة تشرُف الدنيا ببهجتها*شمس الضحى وأبو إسحق والقمر.